الأساس الثاني العقلانية:

تعد العقلانية المقوم الثاني من مقومات الفكر الغربي وأكثرها أهمية، ويعدها بعضهم انعكاسًا للنزعة الإنسانوية؛ فبعد الثورة الإنسانوية وما أحدثته من انقلاب استبدل الله بالإنسان وأصبح مركز الوجود، واحتاج الإنسان لمصدر جديد يستمد منه الحقائق، فكان العقل هو ذلك المصدر.

للعقلانية معنيان:

معنى خاص

المعنى الخاص (الديكارتي): فيتصل بمصادر المعرفة ويستمد منها تعريفه، ويستند للقول بأن المعرفة تقوم على مبادئ قبلية عقلية يستند إليها الإنسان للحصول على معارفه.

معنى عام

المعنى العام (السابق على ديكارت): فيعني الإيمان بالعقل وقدرته على إدراك الحقيقة لمطابقة قوانين العقل لقوانين الأشياء الخارجية.

ففي العقلانية بمعناها الخاص عقل الإنسان وحده ما يعطي كل المعرفة حكمًا بالصحة أو الخطأ، وليست الفكرة الحقيقية هي الفكرة المطابقة للواقع كما في الفكر الفلسفي التقليدي، وهذا المعنى الخاص هو الذي تدور حوله مذاهب الفكر الحديث إثباتًا أو نفيًا.

الأساس الثالث مبدأ الحركة وقانون التطور العام:

أدرك إنسان عصر الحداثة أن الحركة تشمل الوجود بأسره، مما أدى لنفي فكرة السكون والثبات اللتين كان يؤمن بهما الإنسان في الماضي، وعزز مبدأ الحركة تسارع الاكتشافات العلمية التي بدا معها الكون في حالة حركة مدارية مستمرة.

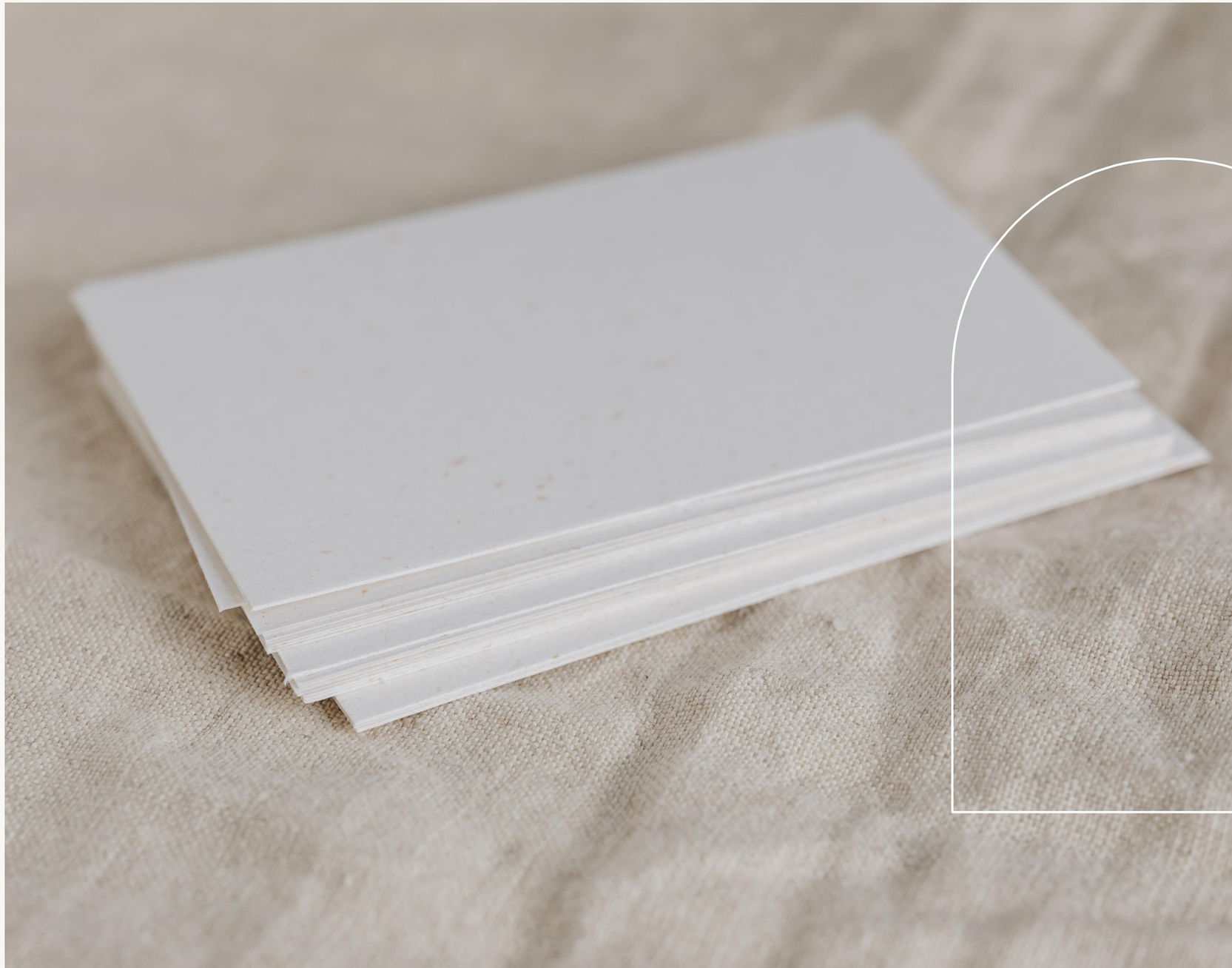

ويتجلى هذا المبدأ باعتباره أساسًا فلسفيًا في فكرتين مركزيتين

هما: التقدمية، والمادية.

فكرة التقدم تشير إلى أن الإنسان هو من يصنع التاريخ ويخلقه، وهي الفكرة التي أزاحت معها أي قوى غيبية من مهمة تفسير الحركة التاريخية، فإسناد القوى الفاعلة في التاريخ للإنسان رأي تقدمي، وإسناد تلك القوى لغير الإنسان من أسطورة أو إله يعد رجعية مناهضة للتقدم، ويفسح مجالاً لقوى غيبية تؤثر في حركة التاريخ يتناقض ومركزية الإنسان.

وفكرة التقدم على اختلاف صورها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمركزية الغربية، فجميع المفكرين التقدميين يرون أن البشرية تتقدم نحو نموذج واحد هو النموذج الغربي.

كما يتجلى مبدأ الحركة وقانون التطور في المادية؛ فمختلف النظريات الفكرية الحديثة تقود في النهاية للمادية، بدءًا بالعقلانية المادية المؤكدة لمركزية الإنسان في المعرفة والوجود، مرورًا بالطبيعية التي جعلت الطبيعة المادية ذات القوانين الثابتة تعم الوجود بأكمله، ثم الفكرة التقدمية التي أقصت التأثير الإلهي في حركة التاريخ، وانتهاءً بالوضعية التي أرست الأساس المادي للعلوم.

يتبين مما سبق أن الحداثة منظومة فكرية مترابطة لا تقبل الانتقائية، والأخذ بالحداثة دون استبعاد التأثير الإلهي -كما تحاول أن تفعل النسويات الإسلاميات- هو استبعادٌ لجوهر الحداثة، والتأليف بين الحداثة الغربية والإسلام ليس إلا محاولة للجمع بين الأضداد والمتنافرات.

المحور الثالث: حقوق الإنسان بوصفها عضوًا أصيلاً من جسد الحداثة الفكرية الغربية:

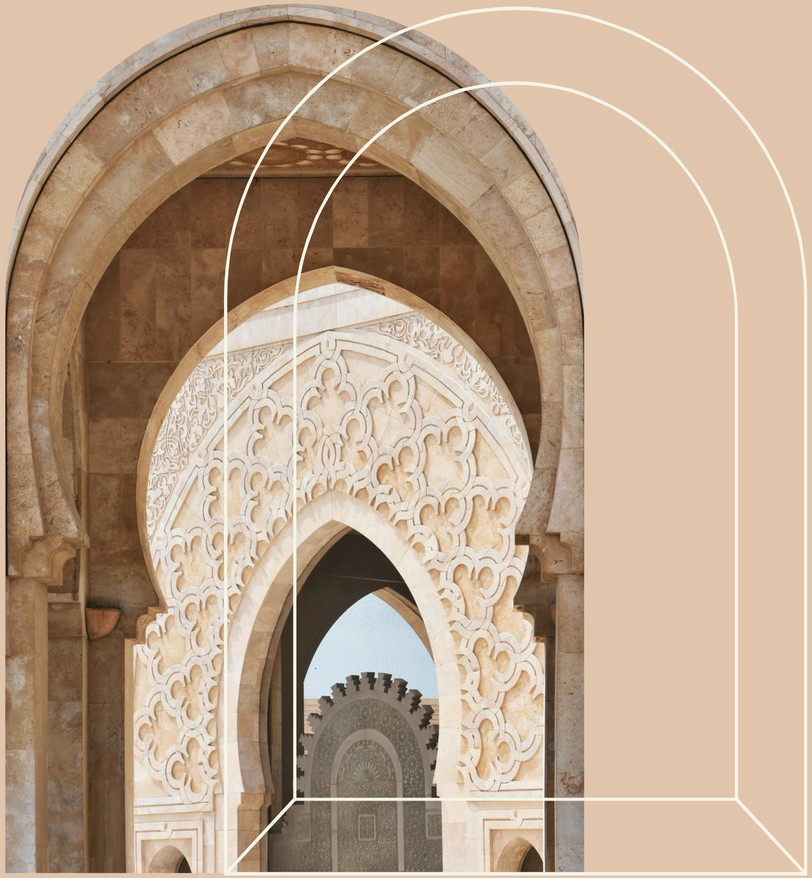

نشأت حقوق الإنسان في الغرب، وتضافر كلٌ من الواقع الاجتماعي والتجربة الفكرية في بلورة هذه الحقوق، ولم تظهر حقوق الإنسان بمفهومها الحديث إلا مع الثورة الفرنسية، على أن حقوق الإنسان المعاصرة هي في حقيقتها "رؤية للعالم، رؤية أصبح فيها الإنسان هو معنى العالم والوجود".

وتعد (النزعة الإنسانية الفردانية) و(العقلانية) الأساسان الأكبران لحقوق الإنسان؛ فعليهما نهضت مقولات الحق الطبيعي، والعقد الاجتماعي، والحرية، وشكلت هذه المقولات بدورها مقومات حقوق الإنسان.

ورغم سعي مختلف الدول لشرعنة حقوق الإنسان بإيجاد جذور لتلك الحقوق في أرضها الثقافية إلا أن السمة الشمولية لحقوق الإنسان في الواقع العملي لم تتحقق، فقد ارتبطت الحرية والمساواة بالرجل الأبيض، كما ارتبط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإيديولوجية الهيمنة، واستُخدم كأداة ضغط سياسية على الشعوب.

والتوفيق بين وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير ممكن، ذلك أن الإعلان العالمي نص علماني وضعي مبني على التجربة البشرية يتغير بتغيرها، وهو يسعى لتحقيق أهداف تتسم بأنها نسبية وطارئة، أما حقوق الإنسان في الإسلام فهي وثيقة دينية مستمدة من الوحي الإلهي؛ ولذا فهي تتسم بالضرورة والإطلاقية والثبات ولا يمكن تغييرها.

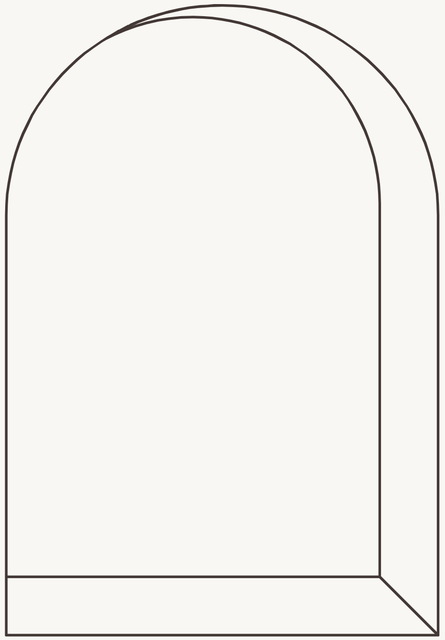

وإذا كانت النسوية العلمانية صريحة في استنادها للمدونة الحقوقية قلبًا وقالبًا؛ فمحاولة النسويات الإسلاميات للاستناد إليها بدعوى كونيتها وأسلمتها ما هو إلا تزييفٌ للحقائق، ونقل مجرد للحقوق الغربية المشربة بالنزعات الإنسانوية الفردية والعقلانية.